مجلة كلية الآداب

Journal of the faculty of arts

مجلة كلية الآداب مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدرها كلية الآداب بجامعة بنغازي

ISSN: 2523 – 1871

العدد
55
يونيو 2023

Instagram_ Account Facebook_ Account Twitter_ Account

هذا شعارنا

مجلة كلية الآداب

1958
Journal
of the faculty of arts

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية للمجلة الصادرة عن
الوكالة الدولية للترقيم الدولي

ISSN: 2523 – 1871

حقوق النشر والطبع محفوظة
كلية الآداب - جامعة بنغازي

مجلة كلية الآداب
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الآداب
بجامعة بنغازي

صدر العدد الأول من المجلة
العام **1958**
تحت اسم
مجلة كلية الآداب والتربية

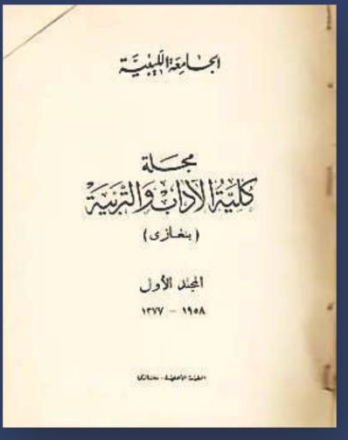

اسرة تحرير المجلة

أولاً: هيئة تحرير المجلة:

1- أ.د. ارويعي محمد على قناوي	رئيس هيأة التحرير	4- رمضان فرج العيص	عضو التحرير
2- د.خالد محمد الهدار	مدير التحرير	5- د.عائشة سعيد امتوبل	عضو التحرير
3- أ.د. محمد أحمد الوليد	عضو التحرير	6- د. عبد الكريم محمد قناوي	عضو التحرير

ثانياً: الهيئة الاستشارية

7- أ.د. عزالدين يونس الدرسي أستاذ تاريخ - جامعة بنغازي

8- أ.د. محمد عثمان الطبولي أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي

9- أ.د. عبد الرحيم البدري أستاذ علم نفس - جامعة بنغازي

10- أ.د.إدريس مختار القبائلي أستاذ مكتبات – جامعة بنغازي

11- أ.د.رحاب يوسف أستاذ علم المعلومات - جامعة بني سويف - مصر

12- أ.د.حنان بيزان أستاذ علم المعلومات الأكاديمية الليبية - طرابلس

13- أ.د. منصف المسماري أستاذ جغرافيا- جامعة بنغازي

14- أ.د . الصيد الجيلاني أستاذ جغرافيا - جامعة بنغازي

15- أ.د. إبراهيم أحمد المهدوي أستاذ مكتبات- جامعة بنغازي

16- أ.د. زينب محمد عبد الكريم زهري أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي

17- أ.د. عبدالكريم الماجري استاذ تعليم عالٍ بالجامعات التونسية.

18- Michel Vincent استاذ في الاثار الكلاسيكية بجامعة بواتييه ورئيس البعثة الاثرية الفرنسية في ليبيا

19- Sébastien Garnier استاذ مشارك بجامعة باريس 1 قسم اللغة العربية

ثالثاً: المنسق الفني للمجلة:

20- أ.نور الدين على المشاي

رابعا: المدقق اللغوى (لغة عربية):

21- أ.د. أحمد مصباح اسحيم

خامساً: الاخراج الفني:

22- أيمن عبدالفتاح المسلاتي

محتويات العدد

- ثنائية الحرب والسلام ، قراءة أسلوبية نقدية في معلَّقة زهير	د. زكية خليفة العقوري	19
- التوافق النفسي الاجتماعي لدى طلبة الجامعة النازحين وغير النازحين وفقاً لبعض المتغيرات	د.زينب أحمد الاوجلي	66
- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)	د.سعاد فرج علي شبيك	114
- فاعلية استخدام استراتيجية العصف الذهني في تنمية التفكير النافذ والانجاز الاكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا بجامعة بنغازي	د.ميرفت خميس التارقي	144
- السمات الفنية لزخارف فيلا الممثل التراجيدي الرومانية بمدينة صبراته الاثرية	د.عبدالمنعم عثمان المبروك	190
- السياسة الفرنسية اتجاه التطور السياسي والدستوري في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية 1949-1951	أ.د.أحمد مراجع نجم	216
- اتجاهات العاملين بالمدارس العامة في مدينة بنغازي نحو دمج اطفال التوحد والصعوبات التي يوجهونها وفقاً لمجموعة من المتغيرات	د. عائدة منصور بدر د. شوق صالح سويسي	258
- عرض كتاب: دوني روك، سنيسيوس أسقف كيريني، وأقليم كيرينايكي إبان العصر البيزنطي (الحياة اليومية لسكان برقة القديمة)،	د. خالد محمد الهدار	317
- Rousseau et la quête de l'authenticité : une critique de l'éducation et de la société	Dr. Eman Mahmoud Mursi	324

أولاً

الدراسات والبحوث باللغة العربية

السياسية الفرنسية اتجاه التطور السياسي والدستوري في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية 1949ـ1951

أ.د. أحمد مراجع نجم

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة بنغازي

ahmed.mabrouk@uob.edu.ly

مدخل :

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة إيطاليا وخروجها من ليبيا في 23 يناير 1943 م ، وسيطرت دول الحلفاء على الأراضي الليبية . لتبدأ معها رحلة حاسمة في تاريخ نضال الشعب الليبي نحو الحرية والاستقلال كانت فيها فرنسا أحد الفاعلين السياسيين في مسار القضية الليبية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي(Hart Liddell, 1970) . في 23 يناير 1943 م قُسمت إدارة البلاد بين القوات الإنجليزية والفرنسية بموجب اجتماع عُقد بين الجنرال مونتجمري *Montgomery* قائد القوات الإنجليزية والجنرال لوكلير *Leclerc* قائد قوات فرنسا الحرة في طرابلس . لم يكن هذا الاجتماع في الواقع سوى تنفيذ اتفاق سابق بين الدولتين لتوزيع مناطق النفوذ بينهما ولمخطط فرنسي للاحتفاظ بإقليم فزان بعد انتهاء الحرب . ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها شارل ديجول إلى لوكلير في سنة 1942 م ، موضحاً له أطماع فرنسا في ليبيا قائلاً : (إن إقليم فزان نصيب فرنسا العادل من هذه الحرب) (de Gaulle, 1982) .

سنسعى في هذا البحث أولاً إلى تتبع السياسة الفرنسية اتجاه التطور السياسي والدستوري في ليبيا من خلال موقفها من اللجنة الاستشارية التابعة للأمم المتحدة والقوى المحلية ، ثانياً موقف فرنسا من البناء الدستوري في ليبيا

وذلك من خلال اللجنة التحضيرية والجمعية الوطنية والدستور والحكومة المؤقتة .

وسنحاول في هذا البحث الوقوف على طبيعة وحجم الدور الفرنسي في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية والكشف عن محاولات فرنسا الحثيثة للمحافظة على استمرار وديمومة نفوذها في ليبيا وتسليط الضوء على سياسة فرنسا اتجاه التطور الدستوري في ليبيا سواء من خلال اللجنة التحضيرية المتمثلة في لجنة (21) أو الجمعية الوطنية لجنة (60) ومحاولتها الدؤوبة على أن يكون مسار العمل السياسي في ليبيا بما يخدم مصالحها .

اعتمد هذا البحث ، بشكل أساسي ، على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية غير المنشورة ، وهي عبارة عن مراسلات سرية ، وتقارير السفير الفرنسي بطرابلس ومندوب فرنسا في اللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة ، وتغطي هذه الوثائق الأحداث التي مرت بها ليبيا خلال فترة الدراسة ، كما أنها على قدر كبير من الأهمية ، لعرضها بشكل تفصيلي للموقف الفرنسي من القضية الليبية ، وخاصة النشاط الخفي ، للسفارة الفرنسية في طرابلس الذي يتضح منه طبيعة وحجم الاهتمام الفرنسي بليبيا .

The Second World War ended with Italy's defeat and its withdrawal from Libya on January 23, 1943. The Allied forces took control of Libyan territories, marking a crucial journey in the history of the Libyan people's struggle for freedom and independence. France played a significant role in the Libyan cause, both domestically and internationally (Hart Liddell, 1970).

On January 23, 1943, the administration of the country was divided between the British and French forces, as agreed upon in a meeting between General Montgomery, the commander of the British forces, and General Leclerc, the commander of the Free French forces in Tripoli. This meeting was essentially the implementation of a previous agreement between the two countries to distribute spheres of influence, with a French plan to retain the Fezzan region after the war. This is evident from a message sent by Charles de Gaulle to Leclerc in 1942, expressing France's ambitions in Libya, stating, "The

Fezzan region is France's fair share of this war" (de Gaulle, 1982).

In this research, we will first trace the French policy towards the political and constitutional developments in Libya, through its stance towards the United Nations Advisory Committee and local powers. Secondly, we will examine France's position on the constitutional building in Libya, including the Preparatory Committee, the National Assembly, the constitution, and the interim government.

Furthermore, we will seek to understand the nature and extent of France's role in Libya during the transitional period, uncovering France's relentless attempts to maintain and perpetuate its influence in Libya. We will shed light on France's policy towards the constitutional developments in Libya, whether through the Preparatory Committee represented by Committee 21 or the National Assembly represented by Committee 60. We will explore France's persistent efforts to shape the political landscape in Libya in a way that serves its interests

لعبت الأهمية الجيو–استراتيجية دوراً مهماً في دفع صانعي القرار السياسي في فرنسا للاحتفاظ بإقليم فزان والذي يتميز بالآتي :

1– الموقع الجغرافي لهذا الإقليم إذ يحد بالمستعمرات الفرنسية في تونس ، الجزائر ، النيجر ، وتشاد أي بأربع دول ، زد على ذلك أن فزان هي حلقة الوصل الأقرب بين تونس وتشاد سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية التجارية . بالإضافة إلى أن السيطرة على إقليم فزان تمكن القوات الفرنسية من تأمين حدود مستعمرتها مع هذا الإقليم .

2– التداخل الاثنى بين المجموعات السكانية للمستعمرات الفرنسية وإقليم فزان مثل الطوارق والتبو وقبائل أولا سليمان وزوية والمجابرة والقذاذفة وورفلة والحساونة كل هذه القبائل لها أصول وجذور في المستعمرات الفرنسية .

3– يضم إقليم فزان ثلاثة مطارات عسكرية وهي : غدامس وسبها وغات ، وهي ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للطيران الفرنسي .

4– تخوف فرنسا من نمو الشعور القومي في بلدان المغرب العربي بسبب حصول ليبيا على استقلالها .

5– إصرار فرنسا للاحتفاظ بإقليم فزان يرجع أيضاً لاعتبارات استعمارية ، فالأطماع الفرنسية في غدامس وغات والجنوب الليبي تعود إلى العهد العثماني الثاني والصراع على تجارة القوافل .

كانت هذه الخصائص الاستراتيجية بالإضافة إلى المصالح الفرنسية في المنطقة هي التي حتمت على فرنسا أن تدخل في صراع وتنافس مع دول الحلفاء في أحيان كثيرة غير معلن من أجل الاحتفاظ بالإقليم ، ومع صدور القرار رقم (289) وتغير أدوات وأشكال الصراع في ليبيا لجأت الحكومة الفرنسية إلى سياسة التفاهم مع الحلفاء والقوى المحلية لمحاولة الوصول إلى صياغة لمفهوم وشكل الدولة المقبل وذلك لضمان استمرار نفوذها في المنطقة.

أولاً : موقف فرنسا من خطة السيد أدريان بلت (بيلت،، 2020) لاستقلال ليبيا :

نص قرار الأمم المتحدة رقم 289 الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 1949م، على استقلال ليبيا في موعد أقصاه يناير 1952 م ، وعلى تشكيل مجلس استشاري لمساعدة الليبيين في نقل السلطة من دولتي الإدارة فرنسا وبريطانيا إلى حكومة ليبية دستورية . وقع الاختيار على السيد أدريان بلت ليكون مندوباً للجمعية العامة للأمم المتحدة في ليبيا ، كما نص القرار على تشكيل مجلس استشاري ضم ست دول هي : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان ومصر وإيطاليا ، بالإضافة إلى ممثل واحد عن كل إقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل عن الأقليات (Unies A.، 1949) .

استبقت الحكومة الفرنسية عمل اللجنة وزيارة السيد بلت إلى ليبيا عامة وإقليم فزان خاصة بعقد اجتماع في الجزائر برئاسة السيد مارسيل ادموند *Marcel-Edmond Naegelen* الحاكم العام للجزائر لمناقشة النقاط التالية:

1- إيجاد شخصية من سكان فزان لتمثيل الإقليم في اللجنة الاستشارية التابعة للأمم المتحدة حسب ما أشار قرار استقلال ليبيا الفقرة الرابعة .

2- اختيار شخص تتوفر فيه صفة القيادة من سكان فزان لإدارة الإقليم لحين تأسيس مؤسسات الدولة .

3- مساعدة سكان الإقليم في تكوين حكومة محلية .

4- مساعدة سكان الإقليم في تكوين إدارة محلية وإعداد دستور يضمن حقوق الأقليات المكونة لإقليم فزان .

انتهى الاجتماع باختيار كلاً من السيد أحمد سيف النصر رئيساً لإقليم فزان والسيد بالقاسم بادي ممثلاً لإقليم فزان في لجنة 21 . ومن أجل تنظيم الإدارة في إقليم فزان ، أقترح الحاكم العام للجزائر على الحكومة الفرنسية احترام مصالح مختلف المكونات الاثنية في الإقليم من أجل إنشاء مجلس استشاري لمساعدة أحمد بك سيف النصر تمثل فيه مختلف الأطراف .

وتنفيذاً لمقررات اجتماع الجزائر دعا الحاكم العسكري لإقليم فزان العقيد سرازاك *Le Colonel Sarazac* (Sarazac, 6 juin 1947) الزعماء المحليين لاجتماع في 12 فبراير 1950 م ، انتهى باختيار كلاً من : أحمد سيف النصر والياً لإقليم فزان وأحمد بن الحاج السنوسي صوفو ممثلاً للإقليم في مجلس الأمم المتحدة في ليبيا . تولى أحمد سيف النصر الإدارة المحلية للإقليم بينما احتفظ المندوب العام الفرنسي في فزان بمهام الأمن والعلاقات الخارجية للإقليم ، وتكونت حكومة أحمد سيف النصر من ثلاث

مستشارين وثمان مساعدين كما تم تعيين مستشارين فرنسيين لمساعدة حكومته (الكبتي، 2011).

تمكن السيد بلت في أول جلسة للمجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة في 25 أبريل 1950 م ، من الحصول على موافقة المجلس على خطة زمنية لإقرار الدستور ونقل الحكم إلى حكومة دستورية وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949 م ، تنص الخطة على الآتي :

1- انتخاب المجالس المحلية في كلاً من طرابلس وبرقة وفزان خلال شهر يونيو 1950 م .
2- اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للجمعية الوطنية في مدة لا تتجاوز شهر يوليو 1950 م لتحديد الطريقة التي ستجرى بها انتخابات الجمعية الوطنية وكيفية تأليفها وطريقة وضع الدستور.
3- انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ودعوتها إلى الاجتماع في خريف 1950 م.
4- تأليف الجمعية الوطنية لحكومة مؤقتة في أوائل 1951 م.
5- إقرار الجمعية الوطنية الدستور وتشكيل الحكومة الليبية خلال سنة 1951 م .
6- إعلان استقلال ليبيا وتشكيل حكومة ليبية دائمة قبل أول يناير 1952م (قناوي، بشير السعداوي ودوره في الحركة الوطنية الليبية 1884 – 1952، 2011).

أبدى السيد جورج بالاي *Georges Balay* ممثل فرنسا في المجلس الاستشاري قلقه من أن يتمكن المجلس الاستشاري من تنفيذ خطة السيد بلت بسرعة وأن يتم انتخاب الجمعية الوطنية ويتم تحديد شكل الدولة الليبية التي قد تكون موحدة وهو ما يتعارض مع المصالح الفرنسية (Balay G. , 10 juin1950) .

وفي هذا السياق أُعطيت تعليمات وزير الخارجية الفرنسي السيد شومان *Robert Schuman* ، للسيد بالاي بالعمل على تأخير تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 ، والحيلولة دون أن تصبح ليبيا دولة موحدة أو مركزية ، حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من الوصول إلى صيغة تضمن لها حقوقها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، وقد أرجع جورج إخفاقه في الوقوف ضد خطة بلت إلى تركيبة المجلس الاستشاري فلم يجد الممثل الفرنسي من يساند وجهة النظر الفرنسية القائلة ، بعدم التسرع في نقل السلطة إلى حكومة ليبية دستورية ، فيما عدا المندوب البريطاني وأن كان يظهر بأنه يقف موقفاً محايداً خشية تأليب الرأي العام عليه في برقة وطرابلس وذلك أن أغلب أعضاء المجلس قد رفعوا شعار مناهضة السياسة الاستعمارية لدولتي الإدارة وخاصة من قِبل ممثل مصر سليم بك وممثل باكستان عبد الرحمن خان ، وممثل الحكومة الإيطالية السيد كونفا لونييري والسيد مصطفى ميزران ممثل طرابلس في المجلس الاستشاري ، بالإضافة إلى تأييد كلاً من ممثل برقة على الجربي وممثل فزان أحمد صوفو وممثل الأقليات في ليبيا

(étrangéres, 3 juillet 1950) . أما مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فموقفه كان غير واضح وإن كان يؤيد أحياناً الأطماع الاستعمارية لهذه الدول.

لهذه الأسباب مجتمعة وجد السيد بالاي نفسه معزولاً في لجنة يرغب أغلب أعضائها في تنفيذ قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا . ومع ذلك لم تفقد الحكومة الفرنسية الأمل في إجهاض مشروع قرار استقلال ليبيا .

وبعد عدة مداولات بين أعضاء المجلس الاستشاري حول الطريقة التي يتم بها اختيار ممثلي الأقاليم الثلاث ، فهل سيتم اختيارهم على أساس التمثيل النسبي أم يجب أن يكون على أساس التساوي بين الأقاليم ، حيث عارض مندوبا مصر وباكستان إنشاء لجنة تحضيرية منتخبة في طرابلس على أساس أن ذلك قد يُتيح لبريطانيا اختيار ممثلين لها وفقاً لمصالحها ، بالإضافة إلى صعوبة إجراء انتخابات في طرابلس ، مما قد يؤدي إلى عرقلة استقلال ليبيا . وبعد نقاش مستفيض لكل الآراء ، أُقر في الرابع عشر من يونيو 1950 م ، مقترح تقدم به ممثل باكستان [1] ينص المقترح على اختيار سبعة ممثلين عن كل من الأقاليم الثلاثة التي تتألف منها ليبيا للاجتماع في لجنة (Balay M. Télégramme , 16 juin 1950) , مؤلفة من واحد وعشرين عضواً مهمتها وضع خطة يجتمع بموجبها ممثلون عن سكان برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة في فقرته الثالثة .

كما أشار القرار إلى أن اختيار ممثلي برقة وفزان مُناط بالأمير محمد إدريس السنوسي والسيد أحمد سيف النصر ، أما ممثلي طرابلس فقد ترك الأمر إلى السيد بلت للتشاور مع زعماء طرابلس في اختيار ممثليهم . على أن تجتمع هذه اللجنة في طرابلس في الأول من يوليو 1950 م (بوعجيلة، 2012).

أبدت الحكومة الفرنسية ارتياحها للمقترح الباكستاني وأن لم تصوت له، ذلك أن اختيار سبعة ممثلين عن كل إقليم من شأنه تمكين ممثلي فزان وبرقة – خاصة إن أمير برقة ومعظم سكانها معارضين لفكرة الوحدة الكاملة وسيطرة إقليم طرابلس على ليبيا – لعرقلة أي اتجاه لإقامة الوحدة الكاملة (Balay M.، le 16 juin 1950).

ومع ذلك أصر ممثل فرنسا في اللجنة الأممية على تطبيق مبدأ الديمقراطية في اختيار ممثلي إقليم طرابلس وقُوبل هذا الطرح بهجوم من قِبل مندوب باكستان ومصر بحجة إنه من غير الممكن إجراء انتخابات في طرابلس ، كما أبدت السلطات البريطانية انزعاجها من موقف السيد بالاي المصر على الانتخابات ، وقد بررت الخارجية الإنجليزية موقفها ذلك من خشيتها انتخاب عناصر من التيار الوحدوي (المطالب بالوحدة) في طرابلس مما يُعقد من مهمة اللجنة التحضيرية ، وللخروج من هذا المأزق طلبت الحكومة البريطانية من السيد بالاي عدم إلحاحه في اللجنة على إجراء انتخاب ممثلي طرابلس والطلب من ممثلي فزان الموافقة على القائمة الطرابلسية (Unies، 4 mai 1950،).

بيد أن مشكلة أخرى أثارت احتجاج الأمير إدريس السنوسي والبي أحمد سيف النصر ، وهي مسألة اختيار ممثلي طرابلس ومندوب عن الجالية الإيطالية (قناوي، 2011) فقد كانت خشية الأمير إدريس من مغبة مشاركة ممثل للجالية الإيطالية في أعمال اللجنة التحضيرية ، مما قد يعطي مزيد من المساهمة للجالية الإيطالية في صنع القرار في الجمعية الوطنية وصياغة الدستور ، على العموم وافق الأمير على وجود ممثل للجالية الإيطالية بعد ضغوط من الحكومة البريطانية ووعود قطعت للأمير من قِبل اللجنة الاستشارية ورسالة من قِبل ممثل باكستان ومندوب مصر على أن وجود إيطالي في لجنة الواحد والعشرين لن يكون له أي تأثير على تشكيل الجمعية الوطنية المقبلة أو الوضع السياسي للأقلية الإيطالية في ليبيا (Balay G. , Lette à M. Schuman, minister des Affaires étrangéres , 1950)[2] ، وفي ذات الوقت طلب الأمير إدريس من البي أحمد الموافقة على ممثل للجالية الإيطالية في القائمة الطرابلسية غير أن البي في البداية رفض بقوة ولم تأتِ محاولة بلت أُكلها مع البي .

في 5 يوليو 1950 م ، بعد عدة مفاوضات أولاً مع السيد شمبار *Chambare* قنصل فرنسا في طرابلس ، ثم مع البي أحمد سيف النصر ، قال : "أنا وافقت على مضض في ضوء مشاركة ممثل للجالية الإيطالية في لجنة الواحد والعشرين ، ولكن ، أنا لن أقبل أي شيء بعد ذلك" , .Balay G)

à M. Schuman, minister des Affaires étrangéres , 15 juin 1950) .

على الرغم من معارضة فرنسا أي عمل من شأن أن يُسهم في نقل السلطة إلى حكومة محلية منتخبة إلا أن السيد بالاي اقترح على حكومته عدم تأييد تعنت البي أحمد في مسألة اختيار ممثل للجالية الإيطالية ، فقد أوضح أن أي قرار بدعم البي قد يعزز النقد للحكومة الفرنسية والاتهام بأنها تعرقل تشكيل اللجنة التحضيرية ، لهذا دخل قنصل فرنسا على خط المفاوضات مع السيد بلت في اقناع البي للتخلي عن موقفه المتشدد حيال هذه المسألة .

توصلت الأحزاب الطرابلسية بعد عدة مشاورات مع السيد بلت لاختيار سبع ممثلين عن إقليم طرابلس وعُرضت القائمة على اللجنة الاستشارية في الحادي عشر من يوليو 1950 م .

على الرغم من امتناع فرنسا والدول الغربية – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا – عن التصويت ، فقد تم اعتماد القائمة ست أصوات مقابل امتناع أربع أصوات (Balay G. , à M. Schuman, minister des Affaires étrangéres, 15 juin 1950) .

ثانياً : موقف فرنسا من عمل اللجنة التحضيرية (لجنة 21) :

أبدى ممثل فرنسا في اللجنة الاستشارية قلقه من النجاح الذي حققه السيد بلت في تكوين اللجنة التحضيرية حيث بين لحكومته أن هذه اللحظة

تعتبر خطوة نحو استقلال ووحدة ليبيا ، كما أشار إلى أن هذه اللجنة ستواجه العديد من الصعوبات في طريقها لتحقيق الاستقلال .

غير أن السيد بالاي وضح للخارجية الفرنسية مواطن الضعف في تكوين وطريقة عمل اللجنة التحضيرية ذلك أن الأغلبية المطلوبة للموافقة على القرارات المهمة في اللجنة التحضيرية تتطلب الحصول على خمسة عشر صوتاً مما يعطي عملياً ممثلي فزان حق النقض ، كما لمح إلى إن البريطانيين اقترحوا تعاوناً سريعاً بين ممثلي برقة وفزان مما سيساعد في إحباط طموحات الطرابلسيين بتحقيق وحدة ليبيا(M.Chambard, 23 juillet 1950) .

من جهتها رحبت الحكومة الفرنسية بالتعاون بين ممثلي فزان وبرقة في اللجنة التحضيرية ، بالإضافة إلى إعطاء السيد أحمد سيف النصر الضوء الأخضر في اختيار ممثلي فزان في تلك اللجنة (M. Schuman, 24 juillet 1950) .

منذ أن تم تشكيل اللجنة التحضيرية أتضح لفرنسا المسار الذي سيسير فيه التطور الدستوري في ليبيا كما تبين لها أن الأمير محمد إدريس السنوسي هو الزعيم الأوفر حظاً لرئاسة الدولة المقبلة فرأت أن تناقش معه القضايا الآتية :

1- طبيعة الدور الجديد للحركة السنوسية (الصديق الجديد والعدو القديم) .

2- المصالح الفرنسية في فزان .

3- طبيعة وشكل الدولة الليبية الجديدة .

4- موقفه من البي أحمد سيف النصر .

لهذا الغرض استغل ممثل الحكومة الفرنسية في اللجنة الاستشارية الخاصة بليبيا زيارته لبرقة برفقة الوفد الدولي وعقد اجتماعاً مطولاً مع الأمير إدريس السنوسي لمناقشة مستقبل العلاقات الليبية الفرنسية والنقاط آنفة الذكر ، ولأهمية هذا الاجتماع على التطورات الدستورية في ليبيا رأينا أن نشير إلى أهم النقاط التي تناولها الاجتماع .

أوضح الأمير إدريس إلى السيد بالاي بأنه ينظر بعين الريبة والشك تجاه الطرابلسيين الذين يمثلون ضعفي سكان برقة ولكن بالتحالف بين سكان برقة وفزان، خاصة وأن زعيم فزان هو من أتباع الطريقة السنوسية يمكن إحباط المخططات الطرابلسية الرامية إلى إقامة دولة موحدة .

أبدى السيد بالاي للأمير إدريس قلق الإدارة الفرنسية من أن رئيس الدولة المقبلة أي الأمير هو في ذات الوقت شيخ الطريق السنوسية التي يُنظر إليها بعين الريبة والشك خاصة لدورها في مقاومة فرنسا في أفريقيا جنوب الصحراء (Jean-Louis Triaud, 1987) غير أن الأمير أكد للسيد بالاي بأن الزمن قد تغير وأن الوقت الذي كانت فيه الحركة السنوسية المتعصبة ومعادية للأجانب قد تجاوزه الزمن كما نوه أنه إذ طُلب منه أن يكون ملكاً على ليبيا فأنه سيوافق في حالة كان الحكم دولة فيدرالية ، كما أن علم السنوسية الأسود لن يكون علماً للدولة الجديدة (M.Schuman, 3 juillet 1950).

أما فيما يتعلق بإقليم فزان فقد أوضح الأمير أن البي أحمد سيف النصر سيكون هو حاكم الإقليم ، كما تعهد الأمير بعدم إثارة أي نشاط معادي لفرنسا في إقليم فزان أو شمال أفريقيا وأفريقيا الغربية .

وبذلك انتزعت فرنسا وبشكل غير مباشر وعداً منم الأمير إدريس السنوسي بمراعاة المصالح الفرنسية في إقليم فزان وإسدال الستار على الصراع الفرنسي السنوسي في ليبيا وأفريقيا جنوب الصحراء ومع ذلك عندما عقدت وزارة الخارجية الفرنسية اجتماع في 27 من يوليو 1950 م لمناقشة التطور الدستوري في ليبيا بعد تأسيس اللجنة التحضيرية وبناءً على اللقاء الذي تم بين السيد بالاي مع الأمير السنوسي . وبعد دراسة الموضوع بعناية وتحديد المصالح الفرنسية في فزان قدمت الحكومة رؤيتها للتطور الدستوري في ليبيا وذلك على النحو الآتي :

1- إن النظام الفدرالي هو المناسب لليبيا إذ إن هذا النظام يمكن الأقاليم الثلاث – طرابلس ، برقة ، فزان – من التمتع بحكم شبه ذاتي مما سيسمح لفرنسا الحفاظ على مصالحها العسكرية والاستراتيجية في إقليم فزان .
2- الأمير إدريس محمد السنوسي هو أكثر شخصية مرشحة لتولي رئاسة ليبيا سيكون ملك ليبيا وتكون له عاصمتان طرابلس وبنغازي ويمثل في كل مقاطعة بوالي وسيكون في فزان أحمد سيف النصر .
3- إن طرابلس وبرقة وفزان لن تكون تحت راية السنوسية السوداء الهلال بل علم جديد سيقرره البرلمان الليبي المنتخب .

4- ومهما كان مصير طرابلس فإن فزان وبرقة لا تزالان تحت نوع من الحماية الفرنسية والإنجليزية .

5- ومع كل ذلك على السيد بالاي أن يعمل على عرقلة عمل اللجنة الاستشارية بالتعاون من السيد شمبار قنصل فرنسا في طرابلس (M.Schuman, conférence interministérielle sur la Libye, e 27 juillet 1950).

من الواضح أن الحكومة الفرنسية على الرغم من التأكيدات التي حصلت عليها من الأمير إدريس بخصوص مستقبل العلاقة بين البلدين والمصالح الفرنسية في إقليم فزان ، قد رأت في النظام الاتحادي أنسب وسيلة للحفاظ على مصالحها الحيوية في إقليم فزان ، كما أنها لم تتخل بعد عن فكرة محاولة تعطيل مشروع استقلال ليبيا كخيار استراتيجي في حالة فشل الدبلوماسية الفرنسية في الوصول إلى صيغة عملية تضمن حقوقها في المنطقة مع حكام ليبيا الجدد .

في 27 يوليو 1950 م عقدت لجنة الواحد والعشرين أول اجتماع لها بحضور السيد أدريان بلت بمقر اللجنة الهوتيل الكبير الكائن بطرابلس ، وفي نفس الاجتماع تم اختيار مفتي طرابلس محمد أبو الاسعاد العالم رئيساً للجنة ومحمد عثمان الصيد سكرتيراً وخليل القلال مقرراً ، ثم تم تشكيل لجنة لوضع اللائحة الداخلية للجنة التحضيرية (قناوي، بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية، 2011) .

ناقشت اللجنة التحضيرية في اجتماعها عدد من الموضوعات المتعلقة بطريقة تأليف الجمعية الوطنية ، هل ستكون على أساس تمثيلي بنسبة عدد السكان أو النسبي أي التساوي بين الأقاليم الثلاث عدد الأعضاء الذين ستتكون منهم الجمعية الوطنية طريقة الاختيار كيف ستكون تعيين أم انتخاب وإذا تم اختيار مبدأ التعيين من سيكون له حق التعيين وهل ستمثل الأقليات في الجمعية الوطنية واختيار تاريخ ومكان انعقاد الجمعية الوطنية .

في 7 أغسطس 1950 م ، وافقت اللجنة على إنشاء جمعية وطنية تتكون من ستين عضواً وأقرت مبدأ التساوي في التمثيل بين الأقاليم الثلاث بحيث كل إقليم من شأنه أن ينتخب أو يعين عشرين عضواً ، أثارت هذه المسألة نقاشاً وجدلاً كبيراً بين أعضاء اللجنة التحضيرية ، إذ أن ممثلي برقة وطرابلس والمندوب الدولي يؤيدون مبدأ الاختيار لتعيين أعضاء الجمعية ، بحيث يختار الأمير محمد إدريس السنوسي ممثلي برقة والبي أحمد سيف النصر ممثلي فزان ، وأن تقدم الأحزاب الطرابلسية قوائم مرشحيها بينما عارض وفد فزان هذا الطرح إذ أصر على إجراء انتخاب ممثلي طرابلس ، احتكم الطرفان للتصويت فكانت النتيجة أربعة عشر صوتاً مؤيداً لمبدأ التعيين ضد سبع أصوات للانتخابات .

بعد إخفاق اللجنة في الوصول إلى قرار حيال هذه المسألة – إذ يحتاج الموضوع لتمريره خمسة عشر صوتاً – أُجل الموضوع للاجتماع القادم . على أن المشكلة ظلت قائمة لإصرار الوفد الفزاني على رفضه لمبدأ التعيين لممثلي طرابلس بناءً على أوامر صريحة من البي أحمد سيف النصر وبتشجيع من

الحكومة الفرنسية التي رأت أنه لا ضير من إجراء انتخابات في طرابلس ، بما إنه قد أجريت انتخابات حقيقية في برقة وكذلك في فزان . في واقع الأمر أن الحكومة الفرنسية تأمل من خلال هذه السياسة تحقيق هدفين :

الأول : هو تأخير انتخاب الجمعية الوطنية مما يعني تعطيل استقلال ليبيا ، والثاني : ضمان عدم وصول أعضاء من الأحزاب التي تتبنى مفهوم الدولة الموحدة في طرابلس إلى الجمعية الوطنية .

لمدة شهرين أصر وفد فزان في لجنة الواحد والعشرين وبناءً على أوامر صريحة من البي أحمد سيف النصر على مبدأ انتخاب ممثلي طرابلس في الجمعية الوطنية ، قوبل هذا الطرح بارتياح كبير من قِبل السلطات الفرنسية ، والتي تشير التقارير إلى أن هناك مشاورات منتظمة بين الطرفين بهذا الخصوص ، كما أن البي أحمد سيف النصر أكد بأن إجراء انتخابات حرة وحقيقية في برقة تحت إشراف الأمير إدريس السنوسي ، تدحض كل مبرر لعدم عمل مثل هذه الانتخابات في طرابلس (M.Moch, le 31 juillet 1950) .

أثارت اعتراضات وفد فزان في لجنة الواحد والعشرين انتقاد السيد أدريان بلت ومندوب مصر في لجنة العشرة السيد كمال سليم الذي لم يكتفِ بالنقد بل أتهم فرنسا صراحة بأن التعليمات التي أعطاها السيد أحمد سيف النصر لوفد فزان، هي في الواقع أوامر فرنسية لعرقلة استقلال ليبيا وأن على السيد بلت إن أراد إيجاد حلاً للمشكلة عليه أن يذهب إلى باريس بدلاً من سبها

(M.Chambard, Lettre au Département français des Affaires étrangéres, e 20 septembre 1950) .

ومع ذلك في الثاني عشر من سبتمبر 1950 م ، سافر السيد أدريان بلت إلى سبها على أمل إقناع حاكم فزان بالتراجع عن موقفه والموافقة على تعيين أعضاء طرابلس غير أن وساطة مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بآت بالفشل ، بل أن السيد أحمد سيف النصر أمر الوفد الفزاني بالرجوع إلى سبها في 17 سبتمبر 1950 م ، والالتزام بموقفه بخصوص إجراء انتخاب أعضاء طرابلس وعدم الموافقة على ممثل للجالية الإيطالية من ضمن الوفد الطرابلسي ، على أن تكون الجلسة المقبلة للجنة التحضيرية في 9 أكتوبر 1950 م (Al-Nasr, 13 septembre 1950) .

الواقع أن فشل مهمة السيد أدريان بلت قد أزعج الحكومة البريطانية التي عبرت على لسان وزير خارجيتها عن قلقها من موقف البي أحمد سيف النصر بخصوص انتخاب أعضاء طرابلس ، وطلبت من السلطات الفرنسية ممارسة ضغطاً عليه ، لتغيير وجهة نظره والقبول بمبدأ التعيين ، والمبرر الذي ساقته الحكومة البريطانية في طلبها خشيتها أن يؤدي موقف وفد فزان إلى ردود فعل غاضبة في طرابلس وإلى قيام مظاهرات بقيادة المفتي وأنصاره ضد البي أحمد والحكومة الفرنسية(Massigli, 23 septembre 1950) .

أمام التحذير البريطاني وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام خيارين أحدهما أصعب من الآخر ، إما أن تؤيد فكرة تعيين ممثلين لطرابلس في

الجمعية الوطنية ، وهذه تعتبر خطوة كبيرة على طريق استقلال ليبيا وهو ما تسعى فرنسا إلى تأخيره ، أو عرقلة هذه العملية عن طريق اشتراط إجراء انتخابات ، على أن قلة خبرة السكان من شأنه أن يجعل من الصعب تنظيم هذه العملية ، بالإضافة إلى احتمالية وصول عناصر الأحزاب الوطنية المؤيدة للوحدة (Note, 3 octobre 1950) .

زد على ذلك أن الحكومة الفرنسية أبدت خشيتها من أنه إذ استمر الوفد الفزاني في إصراره على إجراء انتخابات في طرابلس فإنه قد يتحرك السكان للمطالبة بإجراء انتخابات الجمعية الوطنية على أساس التمثيل بنسبة عدد السكان وهذا من شأنه أن يُعطي طرابلس ثلثي المقاعد في الجمعية الوطنية ، مما قد يحد من قدرة ممثلي فزان على التحرك ونقص قرارات الجمعية.

وعلى صعيد التنسيق في المواقف بين الحكومة الفرنسية وأمير برقة ، برر المندوب الفرنسي في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة في ليبيا السيد بالاي للأمير إدريس السنوسي – الذي كان من أنصار مبدأ التعين – وجهة نظر السيد أحمد سيف النصر بخصوص مبدأ الانتخاب أو التعيين ، أن والي فزان يرى أن مبدأ الانتخاب سيمنح سكان طرابلس تمثيل حقيقي وصادق في الجمعية الوطنية ، كما أنه لا يرغب في تكرار الأخطاء التي ارتكبت في اختيار ممثلي طرابلس في لجنة الواحد والعشرين بسبب القبول بمبدأ التعيين .(Compte-rendu, 3 Octobre 1950)

ومن ناحيته أكد الأمير إدريس السنوسي لممثل فرنسا في اللجنة الاستشارية أنه لن يقبل تولي الحكم إلا في دولة شكل الحكم فيها فدرالي ، وأن الحكومة المركزية فيها لا يُسمح لها سوى بإدارة الشؤون الخارجية والجيش والتعليم العام ، أما الأقاليم الثلاث سوف يُسمح لها بإدارة كل شؤونها المحلية بمرونة كبيرة (Compte-rendu, entretien, 3 Octobre 1950,). كما كرر أمير برقة التعهدات السابقة بخصوص احترام المصالح الفرنسية في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء وتشاد وعدم المساس بها ، كما أبدى استعداده تأكيد تصريحاته بخطاب رسمي موجه للحكومة الفرنسية (Compte-rendu, entretien entre l'Emir Idriss el-Senoussi et M. Balay, 4 Octobre 1950,) .

والواقع أن الفرنسيين على قدر تخوفهم من تطور العملية الدستورية في ليبيا فإنهم كانوا يرون أن مصالحهم السياسية والاستراتيجية محفوفة بالمخاطر في ظل تنامي التيار السياسي الوحدوي في طرابلس ومساندة كلاً من مصر وباكستان لزعيم حزب المؤتمر الوطني بشير السعداوي .

لذلك كان الساسة الفرنسيون يعتقدون إن تحالفاً بين الأمير إدريس وأحمد سيف النصر عاملاً مهماً لحماية مصالحهم في إقليم فزان ، لهذه الاعتبارات عملت فرنسا على تشجيع وتطوير العلاقات بين الرجلين (الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال ، 2012).

وفي هذا الإطار وبناءً على طلب من السيد بالاي أرسل الأمير إدريس السنوسي في الثامن من أكتوبر رسالة إلى والي فزان السيد أحمد سيف النصر لتأكيد التحالف بين الطرفين وبناء أسس العلاقات المستقبلية بين الجانبين ، وقد أختار الأمير عنوان الرسالة إشادة بدور أسرة سيف النصر في جهادها ضد الاستعمار الإيطالي وحرب التحرير في سنة 1941 – 1943 م . نذكر أهم النقاط التي تناولتها هذه الرسالة وذلك لأهميتها في موقف فرنسا من التطور الدستوري في ليبيا .

أولاً : تقديراً لدوركم في الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي ونضال عائلتكم فإننا نؤكد على مكانتكم ودوركم الذي سوف تلعبونه في المستقبل في ظل ليبيا الاتحادية ، كما أننا متأكدون أن المجتمع الفزاني سوف يدعمك ويواصل العمل معكم مثل ما فعل مع أسلافكم .

ثانياً : أننا نتفهم طلبكم ورغبة سكان فزان في إدارة إقليمهم بأنفسهم دون تعليمات من أي إدارة مركزية ، كما نُثمن طلبكم إقامة علاقات مباشرة بيننا وبين إقليم فزان .

ثالثاً : نحن نقدر مخاوفكم ونتفق معكم بخصوص شكل الدولة المقبلة وسيكون فدرالي .

رابعاً : نحن نتفهم صداقتكم لفرنسا والتي ولدت باسم أخوة السلاح والمساعدات القيمة التي قدمتها فرنسا لكم في سبيل تحرير فزان ، لهذا نحن لا

نرى عائقاً لهذه الصداقة بل سنسعى إلى تطويرها في المساعدات المتبادلة (Senoussi, 8 October 1950).

رأت الحكومة الفرنسية في رسالة الأمير إدريس السنوسي إلى السيد أحمد سيف النصر تهدئة لمخاوفها من أنصار الوحدة في طرابلس ، وتعزيزاً لموقف البي من قضية الفدرالية ودعماً له أمام ناخبيه وسكان فزان ، كما أن هذه الرسالة ترفع الحرج عن والي فزان أنه مدعوماً من قِبل السلطات الفرنسية، بل من قِبل أمير برقة وملك ليبيا المقبل وهذا من شأنه أن يُضفي مزيداً من الشرعية على البي (الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، 2012).

يبدوا أن التقاء وجهات النظر الفرنسية والبريطانية مع المواقف البرقاوية والفزانية حيال شكل الدولة المقبل وتفهم الجانب الليبي للمصالح الفرنسية في إقليم فزان ، قد ساهم في تطور العلاقات بين إمارة برقة وفرنسا من جهة وتغير الموقف الفرنسي من العملية السياسية في ليبيا التي أبدت حُسن نواياها تجاه أمير البلاد إدريس السنوسي وأعربت عن رغبتها في الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع حكومة برقة . من جهته عبر الأمير (في أن تساعد هذه الصداقة في تطوير العلاقات بين البلدين في المستقبل ومؤكداً على ضمان حسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون المشترك) (Senoussi E. I., 8 October 1950).

ساعدت هذه الأجواء الإيجابية والتفاهمات على قبول السيد أحمد سيف النصر في 12 أكتوبر 1950 م ، لوساطة الأمير إدريس بخصوص الموافقة على مبدأ التعيين بالنسبة لأعضاء طرابلس (عجيلة، 2012) .

وافق الوفد الفزاني في 23 أكتوبر 1950 م ، على قبول مبدأ تعيين أعضاء الجمعية الوطنية بدلاً من مبدأ الانتخاب وعلى أن يقدم أمير برقة قائمة بممثلي برقة والسيد أحمد سيف النصر يقوم باختيار ممثلي فزان ، وكُلف مفتي طرابلس باختيار عشرين شخصاً من بين الأحزاب والقوى السياسية الطرابلسية لتمثيل طرابلس .

في 30 أكتوبر 1950 م ، أقرت لجنة الواحد والعشرين قائمة المرشحين ، وبلغ عددهم ستون عضواً ، عشرون عن كل إقليم ، وبذلك أنهت اللجنة عملها حسب ما أشار إلى ذلك قانون تأسيسها (المتحدة، أكتوبر 1951) .

ثالثاً : موقف فرنسا من الجمعية الوطنية :

في 25 نوفمبر 1950 م عقدت الجمعية الوطنية أول اجتماع لها وتم انتخاب مفتي طرابلس محمد أبو الاسعاد العالم رئيساً لها ، وفي الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 2 ديسمبر 1950 م ، أقرت الجمعية الوطنية شكل الدولة والحكم فكان نص القرار كالآتي :

أولاً : أن تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة وأن يكون شكل الحكم اتحادياً وفدرالياً عادلاً .

ثانياً : أن تكون الحكومة ملكية دستورية ديمقراطية نيابية تحت تاج الملك إدريس السنوسي .

ثالثاً : أن ترفع الجمعية إلى جلالة الملك قرارها التاريخي وتعتبره ملكاً شرعياً على ليبيا منذ الآن (الكبتي، محضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية يوم السبت 2 ديسمبر 1950 ، 2012).

عبرت الحكومة الفرنسية عن ارتياحها لسير العمل في الجمعية الوطنية وذلك في رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية محمد أبو الاسعاد العالم مفتي ليبيا أبدت فيها أطيب التمنيات لحسن سير العمل في الجمعية الوطنية الذي يجب أن يضمن الرخاء والرفاه لليبيا (Message du Gouvernement de la République Française) .

غير إن القرارات التي اتخذتها الجمعية الوطنية بخصوص شكل الدولة أثارت ردود فعل كبيرة ، ففي طرابلس حيث خرجت بعض المظاهرات تندد بالفدرالية وفرنسا وبريطانيا ، ومن أبرز القيادات الحزبية والسياسية التي شجبت قرارات الجمعية السيد بشير السعداوي ، حيث أنكر على الجمعية حقها في وضع الدستور مبرراً ذلك (بعدم صلاحية لجنة الواحد والعشرين في اختيار الأعضاء ، وأنها لم تراعِ في تأليفها رغبة الشعب ولا رغبات أحزابه) (قناوي، بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية، 2014) ، كما أبدى أمين عام الجامعة العربية السيد عبد الرحمن عزام ، تحفظاً على القرارات وطلب من

اللجنة السياسية في الجامعة العربية عدم الاعتراف بالدولة الليبية الجديدة (خدوري، 1966) .

أبدت الحكومة الفرنسية تخوفها من معارضة الأحزاب السياسية في طرابلس للفدرالية (Moreau, 27 décembre 1950) ، ومساندة كلاً من مندوب مصر وباكستان لها بحجة أن الجمعية الوطنية لن تمثل جميع سكان ليبيا وفق المادة 3 من قرار الأمم المتحدة وأنه يجب فتح القضية على أساس نسبة عدد السكان (المتحدة، تقرير الأمم المتحدة عن عمل لجنة الواحد والعشرين) ، فكان رد ممثل فرنسا أنه لا سبيل إلى الطعن في الإجراءات التي أدت إلى تأليف الجمعية الوطنية لأن تلك الجمعية قد ألفتها لجنة تسلمت شروطها واختصاصاتها من مجلس الأمم المتحدة في ليبيا ، فالجمعية الوطنية ممثلاً حقيقياً للأقاليم الثلاثة ولمختلف اتجاهات الرأي في ليبيا .

غير إن حدة النقد الموجه للجمعية الوطنية قد خفت بعد أن اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 1950 م ، بالجمعية الوطنية كجهة مخولة للقيام بمهمتها الخاصة بوضع الدستور لليبيا والإشراف على التطور الدستوري في ليبيا (المتحدة، تقرير الأمم المتحدة عن عمل لجنة الواحد والعشرين، 1951) .

ومع ذلك فإن رئيس وفد فزان في لجنة الستين محمد بن عثمان حذر الملك في مقابلة معه في 18 ديسمبر 1950 م ، من مغبة الاستماع لمطالب الطرابلسيين (إذا سمحت للطرابلسيين أو لأحد من أعضاء حكومة برقة فرض

أي إجراءات نحن لا نوافق عليها سوف ننسحب من الجمعية الوطنية ثم نتصرف كأننا لسنا جزءاً من ليبيا) فأجاب الأمير أنه يشاطره الرأي (Moreau, Lettre de M. Hubert Moreau, Consul de France à Benghazi, au Minister des Affaires étrangéres, 27 décembre 1950) .

حاول السيد أدريان بلت التوصل إلى حل وسط بين فكرة الاختصاص الإقليمي والتي تدعمها برقة وفزان وتطالب بتأسيس برلمان على أساس المساواة بين الأقاليم الثلاث وفكرة الوحدة والتي ينادي بها إقليم طرابلس والذي يرى أن تركيبة البرلمان يجب أن تتفق مع التركيبة السكانية للبلد .

من وجهة نظر السيد بلت أن الحل الوسط يكمن في أن مجلس الأمة يتكون من غرفتين الأولى مجلس النواب ويكون على أساس عدد السكان ومجلس الشيوخ يكون بالتساوي بين جميع أعضاء الأقاليم ، وبعد مشاورات عدة قام بها السيد بلت مع بعض القيادات السياسية الليبية ، ودولتي الإدارة في ليبيا بخصوص هذا العرض ، طلب المشورة من مجلس الأمم المتحدة في ليبيا ، وبعد نقاش بين أعضاء المجلس استمر من 12 مارس إلى 13 مارس 1951 م ، وافق كلاً من : مندوب فرنسا ومندوب فزان وبريطانيا وبرقة والولايات المتحدة ، بينما عارض مشروع القرار ممثل مصر وباكستان وطرابلس ، في حين امتنع عن التصويت مندوبا كلاً من إيطاليا والجالية الإيطالية

تضمنت المقترحات الأمريكية للجمعية الوطنية الليبية الآتي (المتحدة، التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا، 1951) :

1- أن ينص الدستور الليبي على قيام برلمان ليبي مؤلف من مجلسين أحدهما مجلس للشيوخ يؤلف من ممثلين للأقاليم الثلاث على أساس المساواة على أن يكونوا منتخبين أو مختارين من قِبل حكومات الأقاليم ، ثم يعينهم الملك أو يختار الملك عدد منهم ، ويتم انتخاب أعضاء مجلس النواب على أساس نسبي يضمن تمثيل سكان الأقاليم الثلاث تمثيلاً صحيحاً ومتعادلاً . كما على الجمعية الوطنية أن تضع نظاماً لتوزيع السلطات التشريعية بين المجلسين .

2- أنه قد يكون من المناسب أن يحتوي الدستور على أحكام تسمح بتعديله بقرار من البرلمان ، وأنه يجوز أن يُعيد البرلمان الليبي النظر في الدستور ، وذلك بعد انقضاء مدة لا تقل عن خمس سنوات .

3- أن يُكلف أعضاء الوزارة الليبية بالمثول أمام مجلس النواب وعلى الجمعية الوطنية أن تضع أحكاماً مفصلة بشأن مسؤولية الوزارة سواء أمام البرلمان أو أمام الملك وكذلك طريقة إقالة الوزارة .

4- أن يكون من اختصاص البرلمان وفقاً للنظام الديمقراطي الإشراف على إيرادات الدولة الليبية ومصروفاتها ، ويجب أن تُعرض الميزانية على مجلس النواب .

ولابد من الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية قد عارضت في بداية الأمر خطة بلت المتمثلة في إنشاء مجلس للأمة يتكون من مجلس الشيوخ وآخر

للنواب ولكن النقد الشديد الذي تعرضت له الجمعية الوطنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي وصل إلى حد التشكيك في شرعية الجمعية من قِبل بعض الدول العربية (كاظم، السياسة الأمريكية اتجاه ليبيا، 2003) وزعامات محلية دفع بالحكومة الفرنسية إلى القبول بالمقترح الأمريكي على الرغم أن ممثل فرنسا في اللجنة لم يكن راضياً تمام الرضى عن الطرح الأمريكي ، واعتبر تقديم المشورة للجمعية الوطنية تدخلاً من المندوب والمجلس في شؤون البلاد الداخلية واغتصاباً للسلطة التأسيسية ، فلا يحق للمندوب أو المجلس التدخل إلا إذ تعارضت بنود الدستور مع المبادئ العامة للأمم ، وأكد السيد بلاي على أهلية الجمعية الوطنية لوضع الدستور (المتحدة، التقرير السنوي الثاني ، مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ،) .

في الواقع أن الحكومة الفرنسية أدركت أنها لم تعد هي والحكومة البريطانية اللاعبان الوحيدان في القضية الليبية بل أن أطرافاً أخرى أصبحت ذات تأثير في مسار القضية الليبية ، كما أن أي عرقلة للتطور الدستوري من جانب الحكومة الفرنسية قد يضر بالمصالح الفرنسية ويُفسح المجال أمام الأصوات المطالبة بإرجاع القضية الليبية للأمم المتحدة (قناوي، بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية، 2014).

إن مسألة تخوف الحكومة الفرنسية من مقترح إنشاء برلمان حسب عدد السكان يعود إلى أنه إذ تملى هذا الطرح فإن إقليم فزان سوف لن يحصل على أكثر من مقعد أو اثنان في البرلمان وذلك لأن عدد سكان إقليم فزان لم يتجاوز خمسون ألف نسمة ، مقارنة بعدد سكان إقليم طرابلس وهو أكثر من ثمانمائة

ألف نسمة ، مما يُتيح لأنصار الوحدة في الدولة الجديدة أن يسيطروا على باقي ليبيا ، وهذا ما دفع ممثل فزان في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا بأن يطالب بإعطاء فزان قسطها من المسؤولية في عمل البرلمان (المتحدة، التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا ، النص العربي ، 30 أكتوبر 1951) . غير أن التطمينات التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بخصوص شكل الدولة المقبل في الدستور سيكون اتحادي بالإضافة إلى أن الدستور ليس مشروع للدستور بل دستور دائم وليس مؤقتاً وإن كان قابلاً للتعديل بعد موافقة ثلثي أو ثلاثة أرباع البرلمان وبعد انقضاء خمس سنوات وموافقة أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ (المتحدة، التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا ، النص العربي ، .، 30 أكتوبر 1951).

في 3 أبريل 1951 م وجه السيد أدريان بلت خطاباً إلى السيد محمد أبو الاسعاد العالم بخصوص المشورة التي قدمها مجلس الأمم المتحدة في ليبيا للمندوب وهي عبارة عن مشورة بهدف مساعدة للجمعية الوطنية الليبية فيما يتعلق بالتطور الدستوري الليبي .

في رسالة السيد بلت إلى مفتي طرابلس محمد أبو الاسعاد العالم رئيس الجمعية الوطنية في 3 أبريل 1951 م ، تتضمن مشروع القرار الأمريكي سالف الذكر آملاً في أن يكون لقرارات مجلس الأمم المتحدة في ليبيا أثر في مساعدة الجمعية الوطنية للوصول إلى حل موفق للمشاكل الدستورية (المتحدة، التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا) .

وبخصوص تشكيل الحكومة المؤقتة بموجب الفقرة 3 ب من القرار 387 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد خول الجمعية وحدها الاختصاص في هذا الشأن على أن يتم قبل الأول من أبريل 1951 م . وبعد عدة مشاورات قام بها وفد من الجمعية مع الأمير إدريس وبعض الزعامات المحلية استقر الأمر في 29 مارس 1951 م ، حيث اجتمعت الجمعية واتخذت قراراً بالإجماع بتأليف حكومة اتحادية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر . وقد هنأت الحكومة الفرنسية رئيس الوزراء الجديد والجمعية الوطنية على هذا الإنجاز .

واجهت لجنة الدستور (الوطنية، 29 مارس 1951)((الوطنية ا.، 1951) والجمعية الوطنية العديد من المشاكل بخصوص قضايا رئيسية لعل أهمها اختيار العاصمة وقضية تعيين الملك لجزء أو لكل أعضاء مجلس الشيوخ ، وأيضاً مسألة الجمارك التي رأى الأعضاء البرقاويون أنها من اختصاص الولايات ، وبعد نقاش طويل تم التوصل إلى اتفاق في كل النقاط سالفة الذكر ، وتم التصديق على الدستور في 7 أكتوبر 1951 م من قِبل الجمعية الوطنية كما نشير إلى أن الجمعية الوطنية قد أخذت بمشورة مجلس الأمم المتحدة في ليبيا وإن لم يكن حرفياً في رسالة المندوب إلى الجمعية في 3 أبريل 1951 م .

ومما سبق نستنتج أن الموقف الفرنسي :

إن الموقف الفرنسي من التطور السياسي والدستوري بعد صدور قرار الأمم المتحدة والقاضي باستقلال ليبيا كحد أقصى في الأول من يناير 1952م، قد سار في مسارين :

المسار الأول : تمثل في وضع خارطة طريق من قِبل الحكومة الفرنسية لعرقلة عملية التطور السياسي والدستوري في ليبيا – المسار الانتقالي – حتى يتسنى لها إعادة ترتيب أوراقها في فزان وتحديد مصالحها الاستراتيجية والاعتراف بها من قِبل الفاعلين السياسيين المحليين ، وقد نجحت الحكومة في استقطاب زعماء القبائل في إقليم فزان إلى جانبها ثم في الحصول على موافقة الأمير إدريس السنوسي – بعد مفاوضات مباشرة – بالقبول بالمصالح الفرنسية في إقليم فزان .

المسار الثاني : كان أقل تعقيداً من المسار الأول إذا انضمت الحكومة الفرنسية إلى صف الداعمين لاستقلال ليبيا واستكمال المؤسسات الدستورية في ليبيا بعد أن تحصلت على ضمانات مكتوبة وتعهدات شفوية من قِبل حلفائها التقليديين – الإنجليز والأمريكان – والقوى السياسية المحلية بالموافقة على استمرار النفوذ الفرنسي في إقليم فزان بعد الاستقلال وذلك عن طريق معاهدة تسمح ببقاء القوات الفرنسية في الإقليم واستمرار استخدام القواعد العسكرية وتبني نظام الحكم الفدرالي مما سيسمح لفرنسا بنفوذ كبير على الحكومات الولايات .

غير إن هذا التقارب بين الأمير إدريس والحكومة الفرنسية والذي انتهى إلى إقرار شكل الدولة على أساس النظام الفدرالي لم يرقِ لكثير من القوى السياسية خاصة في إقليم طرابلس والتي وصلت إلى حد الدفع إلى نزع الشرعية عن المؤسسات الدستورية المتمثلة في الجمعية الوطنية والمطالبة بعودة القضية الليبية إلى الأمم المتحدة ورفض العملية الدستورية في ليبيا وما نتج عنها من نتائج قد لا تخدم مصالحها .

مجمل القول أن الموقف الفرنسي من المسار الانتقالي في ليبيا كان أحد أبرز العوامل التي أدت إلى خروج العملية الانتقالية في ليبيا بهذا الشكل ، بمعنى آخر تبني نظام الحكم الفدرالي ، بالإضافة إلى مساعدة أسرة سيف النصر في حكم إقليم فزان .

* * *

قائمة المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية :

– *André. Martel, Leclerc le soldat et le polities Albin, Paris 1998 .*

– *Christophe, Notin Jean–, Leclerc, éd. Perrin, 2005 .*

– *De Gaulle Charles, Letters notes et carnets, éd. Librairie Plon, 1982*

Al–Nasr, B. A. (13 septembre 1950). *Instructions du Bey Ahmed à la delegation du Fezzan au Comité préparatoire des 21.* dossier n°14, Doc n°179, K.166.1. Paris : Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Balay, G. (10 juin1950). *représentant de la France au Conseil des ⸗Dix au Département français des Affaires étrangéres,.* Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Balay, G. (15 juin 1950). *formation du Comité des 21.* Archives du ministère français des Affaires étrangères. dossier n°13 doc n° 68, P5. K.166.1 A.M.A.E .

Compte-rendu. (3 Octobre 1950). *entretien entre l'Emir Idriss el-Senoussi et M. Balay.* Compte-rendu, Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier N°14 Doc n°298, K.166.1, Paris .

Compte-rendu. (3 Octobre 1950,). *entretien.* Archives du ministère français des Affaires étrangères, N°14 Doc n°298, K.166.1, .

Compte-rendu. (4 Octobre 1950,). *entretien entre l'Emir Idriss el-Senoussi et M. Balay.* Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°14 Doc n°.303, K.166.1.

Le compte-rendu du .(،mai 1950 4) .Conseil des Nations Unies *.Conseil des Nations Unies pour la Libye*

de Gaulle, G. (1982). *Télégramme du général de Gaulle au général Leclerc, le 22 Septembre 1942, Charles de Charles,.* Librairie Plon,.

dossier *.des 21 ormation du Comité* .(juin 1950 15) .Georges Balay Archives du . P5. K.166.1 A.M.A.E ،68 °doc n 13°n .étrangères ministère français des Affaires

M. Schuman, minister des Affaires à Lette .(1950) .Georges Balay Archives du ministère français des ، Lettre *. étrangéres* .46 °Doc, n 13°étrangères, n Affaires

Hart Liddell. (1970). *Histoire de la seconde guerre mondiale* (Vol. 2005). (F. Jean-Paul Constantin, Trans.) Leclerc: Perrin.

Lettre de minister Français de la .(le 31 juillet 1950) .Jules M.Moch au Minister Français des Affaires *.défense nationale* Archives du ministère français des Affaires ،étrangéres .Paris ،164 °Doc, n 13°dossier n ،étrangères

Archives du ministère français des .(le 16 juin 1950) .M. Balay .étrangères Affaires

Londres à Lettre de M. Massigli .(septembre 1950 23) .M. Massigli Archives du ، Lettre *.étrangéres au Département des Affaires* Doc 14°dossier n ،étrangères ministère français des Affaires . Paris ،K.166.1 ،187 °n

Télégramme de Paris, *.Télégramm* .(juillet 1950 24) .M. Schuman Afrique-Levant au Département des Affaires'Direction d Archives du ministère français des Affaires ،étrangéres .K. 165.1 ،97 °Doc, n 1°dossier n ،étrangères

M.Chambard. (23 juillet 1950). Lettr, Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°13 Doc, n° 95.

Lettre au Département .(e 20 septembre 1950) .M.Chambard Archives du ، Lettre *.étrangéres français des Affaires* Doc 14°dossier n ،étrangères ministère français des Affaires .Paris ،K.166.1 ،183 °n

M.Schuman. (3 juillet 1950). *Note pour le ministre français des Affaires étrangéres.* rapport, Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°13 Doc, n° 53, K.166.

M.Schuman. (e 27 juillet 1950). *conférence interministérielle sur la Libye.* Note, Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°13 Doc, n° 135, K.166.1.

Message du Gouvernement de la République Française, .. (s.d.). Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°15 Doc, n° 190, K.166-1 A.M.A.E. Paris : Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Moreau, M. H. (27 décembre 1950). *Lettre de M. Hubert Moreau, Consul de France à Benghazi, au Minister des Affaires étrangéres.* Archives du ministère français des Affaires étrangères, Dossier n°15 Doc, n° 287, K.166-1 A.M.A.E . . Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Moreau, M. H. (27 décembre 1950). *Lettre de M. Hubert Moreau, Consul de France à Benghazi, au Minister des Affaires étrangéres,.* Archives du ministère français des Affaires étrangères, Dossier n°15 Doc, n° 287, K.166-3. Paris: Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Note. (3 octobre 1950). *Note pour la Libye.* Note, Archives du ministère français des Affaires étrangères, n°14 Doc, n° 228, K.166.1,, Paris.

Sarazac, M. (6 juin 1947). *Rapport sur la situation générale du territoire du Fezzan-Ghadamés.* Archives du ministère français des Affaires étrangères.

Senoussi, '. I. (8 October 1950). *Lettre au Bey Ahmed Sif el-Nacer.* Lettre , Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°14 Doc n° 308, K.166.1.

Senoussi, E. I. (8 October 1950). *Lettre de l'Emir Idriss el Senoussi au Bey Ahmed Sif el-Nacer.* Archives du ministère français des Affaires étrangères, dossier n°14 Doc n° 308, K.166.1.

Texte de la Résolution adoptée le 21 novembre 1949 par .(1949) *Assemblée générale des Nation Unies concernant le sort 'l* .A.M.A.E *.des anciennes colonies italiennes*

- Triaud, Jean-Louis,(1987), une guerre franco-libyenne oubliée1900-1902, l'Harmattan, Paris,.

أدريان بيلت،. (2020). *استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار* (المجلد 3). (زاهي المغربي، المترجمون) منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، ومؤسسة كلام للبحوث والإعلام.

المراجع العربية:

أرويعي قناوي. (2011).

أرويعي قناوي. (2011). *بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية* (المجلد 1). طرابلس : مركزالمحفوظات التاريخية .

أرويعي قناوي. (2011). *بشير السعداوي ودوره في الحركة الوطنية الليبية 1884 – 1952* (المجلد 1). طرابلس: مركز المحفوظات التاريخية.

أرويعي قناوي. (2014). *بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية* (المجلد 1). المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية .

أرويعي قناوي. (2014). *بشير السعداوي و دوره في الحركة الوطنية الليبية*. طرابلس: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.

الأمم المتحدة. (30 أكتوبر 1951). *التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا ، النص العربي* . الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة. (1951). *التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا*.

الأمم المتحدة. (1951). *تقرير الأمم المتحدة عن عمل لجنة الواحد والعشرين*. المصدر نفسه .

الأمم المتحدة. (30 أكتوبر 1951). *التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا ، النص العربي ، .*

الأمم المتحدة. (أكتوبر 1951). *التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبي*. تقرير .

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *التقرير السنوي الثاني ، مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ،*.

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا*. 1951.

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *تقرير الأمم المتحدة عن عمل لجنة الواحد والعشرين*. المصدر نفسه .

الجمعية الوطنية. (1951). *محضر الجمعية الوطنية الخاص بالدستور* .

الحمعية الوطنية. (29 مارس 1951). *محاضر الجمعية الوطنية ، الجلسة الثامنة عشر* .

سالم الكبتي. (2011). *ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية*. الدار العربية للعلوم ناشرون .

سالم الكبتي. (2012). *ليبيا مسيرة الاستقلال*.

سالم الكبتي. (2012). *ليبيا مسيرة الاستقلال* . ج1.

سالم الكبتي. (2012). محضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية يوم السبت 2 ديسمبر 1950 . تأليف *ليبيا مسيرة الاستقلال* (الإصدار ج3، الصفحات 1078-1080). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .

كهلان كاظم. (2003). *السياسة الأمريكية اتجاه ليبيا*. طرابلس : المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.

مجيد خدوري. (1966). *ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي* . (نقولا زيادة، المترجمون) بيروت : دار الثقافة .

محمد الهادي أبو عجيلة. (2012). *الحركة الوطنية* .

محمد الهادي بوعجيلة. (2012). *كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (1939 – 1963)*. دار مكتبة الشعب.